الأمم المتحدة

A/AC.109/2024/16

الجمعية العامة

Distr.: General
21 March 2024
Arabic
Original: English

اللجنة الخاصـــة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

لمحة عامة عن الإقليم 3

أولا – المسائل الدستورية والسياسية والقانونية 4

ثانيا – الميزانية 7

ثالثا – الظروف الاقتصادية 7

ألف – لمحة عامة 7

باء – السياحة 8

جيم – الصناعات التحويلية والتشييد 8

دال – التجارة والنقل والمرافق العامة 9

هاء – الزراعة ومصائد الأسماك 9

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستقاة من مصادر عامة، منها المصادر الخاصة بحكومة الإقليم، ومن معلومات أحالتها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام بموجب المادة 73 *(د)* من ميثاق الأمم المتحدة. وقد أحالت الدولة القائمة بالإدارة هذه المعلومات في 13 كانون الأول/ديسمبر 2023. وترد تفاصيل إضافية في ورقات العمل السابقة التي يمكن الاطلاع عليها من خلال الرابط التالي: https://www.un.org/dppa/decolonization/ar/documents/workingpapers.

24-05502 (A) 280324 220424

الرجاء إعادة استعمال الورق

رابعا – الظروف الاجتماعية 10
ألف – العمالة 10
باء – التعليم 10
جيم – الصحة العامة 10
دال – الجريمة ومنع الجريمة 11
خامسا – حماية البيئة والتأهب للكوارث 11
سادسا – العلاقات مع المنظمات الدولية والجهات الشريكة الدولية 11
سابعا – مركز الإقليم في المستقبل 11
ألف – موقف حكومة الإقليم 11
باء – موقف الدولة القائمة بالإدارة 12
ثامنا – الإجراءات التي اتخذتها الجمعية العامة 13
المرفق
خريطة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة 16

لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: تمثل جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي. وهي إقليم منظم غير مدمج تابع للولايات المتحدة الأمريكية يديره مكتب شؤون الجزر التابع لوزارة الداخلية في الولايات المتحدة.

الجغرافيا: يقع الإقليم في الجزء الشرقي من البحر الكاريبي على بعد 075 1 ميلا جنوب شرقي الرأس البري للولايات المتحدة المتجاورة و 60 ميلا شرق بورتوريكو. وهو مؤلف من أربع جزر رئيسية هي: سانت كروا، وسانت جون، وسانت توماس، وواتر آيلند. وتقع العاصمة شارلوت أمالي في سانت توماس.

مساحة اليابسة: 352 كيلومترا مربعا

المنطقة الاقتصادية الخالصة: 744 33 كيلومترا مربعا

عدد السكان: 413 105 نسمة (تقديرات عام 2022)

العمر المتوقع عند الولادة: 80 سنة (النساء: 84 سنة؛ والرجال: 77 عاما (تقديرات عام 2021))

اللغات: الإنكليزية أو الكريول الإنكليزية (74,70 في المائة)؛ والإسبانية أو الكريول الإسبانية (16,78 في المائة)؛ والفرنسية أو الكريول الفرنسية (6,57 في المائة)؛ ولغات أخرى (1,95 في المائة)

العاصمة: شارلوت أمالي

رئيس حكومة الإقليم: الحاكم ألبرت برايان الابن (منذ كانون الثاني/يناير 2019)

مندوبة الإقليم لدى كونغرس الولايات المتحدة: ستيسي بلاسكيت (منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2018)

الأحزاب السياسية الرئيسية: الحزب الديمقراطي؛ وحركة المواطنين المستقلين؛ والحزب الجمهوري

الانتخابات: أجريت آخر انتخابات عامة في تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

الهيئة التشريعية: هيئة مكونة من مجلس واحد (15 نائباً)

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: 925 36 دولاراً (تقديرات عام 2021، بالأسعار الثابتة (لعام 2015))

الاقتصاد: السياحة هي النشاط الاقتصادي الرئيسي، وهي تسهم بنسبة 80 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي وفي العمالة. ويتكون قطاع الصناعات التحويلية من تكرير النفط وتقطير الرم والمنسوجات والإلكترونيات والمستحضرات الصيدلانية وتجميع الساعات.

الوحدة النقدية: دولار الولايات المتحدة

معدل البطالة: 2,9 في المائة (كانون الأول/ديسمبر 2023)

نبذة تاريخية: كانت الجزر تابعة للدانمرك من عام 1754 إلى عام 1917 (جزر الإنديز الغربية الدانمركية). وفي 31 آذار/مارس 1917، نقلت الحكومة الدانمركية ملكية الجزر إلى الولايات المتحدة. وأصبحت جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة منذ ذلك الوقت إقليما منظما غير مدمج تابعا للولايات المتحدة.

أولا - المسائل الدستورية والسياسية والقانونية

1 - جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة هي إقليم منظم غير مدمج تابع للولايات المتحدة الأمريكية. وينص القانون التأسيسي لجزر فرجن (1936)، وصيغته المنقحة في عام 1954، والتعديلات اللاحقة على القانون التأسيسي المنقح لعام 1954 على أن تكون للإقليم هيئة تشريعية، تعرف باسم مجلس الشيوخ، وهي هيئة مكونة من مجلس واحد يضم 15 نائبا يُنتخبون بالاقتراع المباشر لولاية مدتها سنتان. وتوكَل السلطة التنفيذية، منذ عام 1970، إلى الحاكم الذي يُنتخب هو ونائبه بالاقتراع المباشر من مرشحين من نفس الانتماء الحزبي لولاية مدتها أربع سنوات. ويُنتخب الحاكم لولايتين متتاليتين فقط. ويعيِّن الحاكم رؤساء الإدارات التنفيذية، بعد استشارة الهيئة التشريعية والحصول على موافقتها، وهو يملك سلطة إقرار التشريعات أو نقضها وإصدار الأوامر التنفيذية.

2 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2018، انتُخب ألبرت برايان الابن حاكماً، وانتُخب تراجينزا روتش نائبا له لولاية مدتها أربع سنوات. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2022، أعيد انتخابهما لولاية ثانية مدتها أربع سنوات. وينتخِب الإقليم أيضا مندوبا عنه في مجلس نواب الولايات المتحدة يحق له التصويت في اللجان. وقد فازت عضوة الكونغرس ستيسي بلاسكيت في الانتخابات التي أجريت في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 لتكون مندوبة لفترة خامسة. وأجريت أيضا انتخابات مجلس شيوخ الإقليم في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

3 - ويتكون النظام القضائي للإقليم من محكمة محلية ومحكمة من الدرجة الثانية ومحكمة عليا. والمحكمة العليا، التي بدأت عملها في كانون الثاني/يناير 2007، هي محكمة الاستئناف التي تنظر في الطعون التي تكون قد بتّت فيها محكمة الدرجة الثانية. وقد أدى إنشاء المحكمة العليا إلى إلغاء أي تدخل للقضاء الاتحادي في المسائل القانونية ذات الطابع المحلي الصرف. وفي كانون الأول/ديسمبر 2012، وقّع رئيس الولايات المتحدة مشروع القانون رقم 6116 الذي اعتمده مجلس النواب ويأذن للمحكمة العليا للولايات المتحدة بأن تجري مراجعة مباشرة للقرارات التي تتخذها المحكمة العليا لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة. ومندوبة الإقليم لدى الكونغرس هي التي قدمت مشروع القانون.

4 - ومنذ أن نقّحت حكومة الولايات المتحدة القانون التأسيسي لجزر فرجن في عام 1954، جرت أربع محاولات للاستعاضة عنه بدستور محلي يقرّه شعب الإقليم وينظم الأجهزة الداخلية للحكومة. ومع أن كونغرس الولايات المتحدة قد أذن في عام 1976 باعتماد دستور محلي بموجب القانون العام للولايات المتحدة 584-94، فلم يُكتب النجاح لأي محاولة من المحاولات الأربع.

5 - وكما ورد في تقارير سابقة، اعتَمد المؤتمر الدستوري الخامس في 26 أيار/مايو 2009 دستورا مُقترحا لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة بأغلبية ثلثي الأصوات. وقُدم الدستور المقترح إلى الحاكم في 31 أيار/مايو 2009. ويتضمن نص الدستور المقترح، الذي يقع في 27 صفحة ويتألف من ديباجة و 19 مادة، أحكاما عن شرعة الحقوق؛ ومبادئ الحكم، وفروع الحكومة وتقسيماتها الفرعية؛ وسكان جزر فرجن؛ والانتخابات؛ والتعليم؛ والشباب؛ والضرائب، والمسائل المالية والتجارية؛ والتنمية الاقتصادية؛ والصحة العامة والسلامة والرفاه؛ والثقافة؛ وحماية البيئة؛ والاستفتاءات والإلغاءات؛ وإنشاء لجنة استشارية معنية بالمركز السياسي. ويمكن الاطلاع على المزيد من التفاصيل في ورقات العمل السابقة.

6 - وفي 26 شباط/فبراير 2010، قدم رئيس الولايات المتحدة الدستور المقترح إلى الكونغرس، مؤيدا الاستنتاجات التي خلصت إليها وزارة العدل في الولايات المتحدة والتي تفيد بأن عدة جوانب من النص

المقترح ينبغي أن تخضـــع للتحليل وأن تُبدى تعليقات عليها، منها ما يلي: (أ) عدم وجود اعتراف صـــريح بسيادة الولايات المتحدة على الإقليم وسيادة القانون الاتحادي فيه؛ (ب) الأحكام التي تتعلق بإجراء انتخابات خاصـــة بشـــأن مركز إقليم جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة؛ (ج) الأحكام التي تخوّل مزايا قانونية لفئات معينة تحدد تبعا لمكان الولادة وزمانها، أو زمان الإقامة، أو النسـب؛ (د) شـروط الإقامة اللازمة لأداء مهام رسمية معينة؛ (هـ) الأحكام التي تكفل التمثيل التشريعي لبعض المناطق الجغرافية؛ (و) الأحكام التي تتناول مســـألة المياه الإقليمية والموارد البحرية؛ (ز) عدم دقة صـــياغة بعض الأحكام الواردة في شـــرعة الحقوق المقترحة؛ (ح) احتمال نشـــوء حاجة إلى إلغاء بعض القوانين الاتحادية في حال اعتماد الدســـتور المقترح؛ (ط) الأثر المترتب على اتخاذ الكونغرس إجراءات بشأن الدستور المقترح أو عدم قيامه بذلك.

7 - وفي 11 أيلول/سـبتمبر 2012، وقَّع الحاكم القانون رقم 7386 الذي يقضـي بإنشـاء هيئة تسـمى مؤتمر التنقيح الخامس وبعقد اجتماعاتها، وهي هيئة مكونة من 30 مندوبا منتخباً للمؤتمر الدســـتوري الخامس إلى جانب خمســـة محامين. وعُقد مؤتمر التنقيح الخامس في 1 تشـــرين الأول/أكتوبر وكُلف بالتصـديق والموافقة، في موعد لا يتجاوز 31 تشـرين الأول/أكتوبر وبأغلبية ثلثي أصـوات جميع المندوبين، على النص النهائي لمشـروع الدسـتور المنقح بما يتسـق مع المسـائل التسـع التي حددتها حكومة الولايات المتحدة (انظر الفقرة 6). وقد نص القانون على أنه إذا وافق مؤتمر التنقيح الخامس بحلول الموعد النهائي على اقتراح لمشروع دستور منقح، تعين على رئيس تلك الهيئة أن يعرضـه على الحاكم وعلى رئيس الولايات المتحدة. وإذا لم يُعتمد النص، يُحل كل من المؤتمر الدستوري الخامس ومؤتمر التنقيح الخامس وتمنح الهيئة التشريعية لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة السلطة الكاملة لتدارس مسألة دستور الإقليم. غير أن نتائج مؤتمر التنقيح الخامس، كما ورد في ورقات العمل السـابقة، كانت موضـع جدل وظلت تفتقر إلى الوضـوح. وفي كانون الثاني/يناير 2013، أعرب الحاكم في خطابه بشـــأن مركز الإقليم عن الأمل في أن يجد الإقليم "الوسائل والشجاعة التي تقودنا من القانون التأسيسي إلى دستورٍ لجزر فرجن".

8 - ووفقا لما أفادت به إدارة الشـــؤون الداخلية في تعليلات ميزانيتها لعام 2023 فيما يتعلّق بمكتب شـؤون الجزر، فقد خصـص المكتب منحة قدرها 000 250 دولار لجامعة جزر فرجن في عام 2021 من أجل دعم مكتب تقرير المصير والتطوير الدستوري. ويعمل المكتب مع سائر الجهات المعنية في جميع أنحاء الإقليم على معالجة مسـألة تقرير المصـير. وتشـمل واجباته ومسـؤولياته الرئيسـية المركزَ السـياسـي والتثقيف الدستوري والبحث والتطوير والتعليم العام الشامل للجميع.

9 - وحلت الذكرى الســـنوية الخمســـون لأول احتفال بيوم الصـــداقة بين جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة وجزر فرجن البريطانية في 22 تشـرين الأول/أكتوبر 2022، حيث اسـتضـافت حكومة جزر فرجن البريطانية الاحتفال بهذه الذكرى.

10 - وفي الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي بشأن إنهاء الاستعمار التي عُقدت من 2 إلى 4 أيار/مايو 2019، قال نائب الحاكم إن جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة تتطلب نهجا منفصـلا للتعامل معها في إطار عملية إنهاء الاستعمار. وأشار إلى أن كونغرس الولايات المتحدة سنّ تشريعا يجيز صياغة دســتور على الصــعيد المحلي، واســتدرك قائلا إن هذا الدســتور يتطلب موافقة الكونغرس. غير أن الأمم المتحدة، عملا بقرار الجمعية العامة 1514 (د-15)، لن تؤيد قيام إقليمٍ غير متمتع بالحكم الذاتي باعتماد دستور يجب أن توافق عليه الدولة القائمة بالإدارة. وأضاف قائلا إن حكومة الإقليم الحالية تدرك الحاجة إلى أن يشـرع الإقليم في حوار جديد ومُجدٍ بشـأن مركزه، وهو الأمر الذي ينبغي أن يتوَّج بإجراء اسـتفتاء على

مركز الإقليم خلال فترة الولاية البالغة أربع سنوات. وذكر تحديات تتعلق بمسألة الهوية، وقال إنه ينبغي أن يكون للسكان الأصليين الحق في الحصول على اعتراف خاص وإن الإقليم يرحِّب بوجود الأمم المتحدة بوصفها صوتا موضوعيا وموثوقا فيما يتعلق بعملية إنهاء الاستعمار، وكذلك بالدعم المالي والموارد الأخرى التي يمكن أن تساعد في الدفع قدما بالحوار. وتابع قائلا إنه ينبغي للدولة القائمة بالإدارة أيضا أن تقدم الدعم المالي في هذا الصدد.

11 - وفي 7 أيار/مايو 2020، اعتمدت الهيئة التشريعية للإقليم قانونا ينص على إجراء استفتاء بشأن عقد مؤتمر دستوري للنظر في اعتماد القانون التأسيسي المنقح لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة أو أجزاء منه كدستور للإقليم. ووقع الحاكم مشروع القانون في 19 أيار/مايو 2020. وخلال الانتخابات العامة التي أجريت في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، سُئِل الناخبون عما إذا كانوا يؤيدون قيام الهيئة التشريعية بسن تشريع لعقد مؤتمر دستوري لاعتماد القانون التأسيسي المنقح لجزر فرجن (المرجع 68 Stat. 497) أو أجزاء منه كدستور لجزر فرجن. وصوتت أغلبية الناخبين بنسبة 72 في المائة بالإيجاب.

12 - وفي 20 كانون الثاني/يناير 2022، وافقت اللجنة المعنية بالعمليات الحكومية وحماية المستهلك التابعة للهيئة التشريعية للإقليم على مشروع القانون رقم 0153-34 المعنون "قانون إنشاء المؤتمر الدستوري السادس لجزر فرجن؛ وتوفير اعتمادات لتغطية النفقات المتصلة بالمؤتمر"، وأحالته لمواصلة تجهيزه. ووفقا لما جاء في بيان صحفي صادر عن حكومة الإقليم بتاريخ 2 شباط/فبراير 2023، وافق حاكم الإقليم على مشروع القانون رقم 0153-34 الذي ينص على توفير وتخصيص اعتمادات لتمويل المؤتمر الدستوري السادس، رغم أن الحاكم أشار إلى أن هذا الإجراء ليس له مصدر محدد للحصول على التمويل الكافي.

13 - ويتولى الفريق المشترك بين الوكالات المعني بالمناطق الجزرية، الذي أنشئ بموجب الأمر التنفيذي 13537 المؤرخ 14 نيسان/أبريل 2010، إسداء المشورة إلى رئيس الولايات المتحدة بشأن وضع أو تنفيذ السياسات المتعلقة بالمناطق الجزرية، والتماس المعلومات والمشورة فيما يتعلق بهذه المناطق من حكامها وغيرهم من المسؤولين المنتخبين فيها ومن ممثلي الكيانات أو الأفراد الآخرين، والتماس المعلومات من الإدارات أو الوكالات التنفيذية لأغراض النهوض بمهامه، بغية الإسهام في كفالة التنسيق والتعاون بين الوكالات الاتحادية في التصدي للمسائل التي تهم جملة من المناطق منها ساموا الأمريكية وغوام وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة. وفي 8 شباط/فبراير 2023، عقد الفريق المشترك بين الوكالات جلسته العامة السنوية مع حكام الأقاليم.

14 - وحضر حاكم الإقليم الجلسة العامة للفريق المشترك بين الوكالات المعني بالمناطق الجزرية في 8 شباط/فبراير 2023، التي أعرب خلالها عن تقديره وامتنانه للدعم الذي تقدمه الحكومة الاتحادية، وتحدث عن الجهود المبذولة لزيادة الطاقة المتجددة وعن الشرط المفروض من الحكومة الاتحادية باستخدام الأموال المحلية بحيث تتوافق مع الأموال المخصصة للتعافي من الكوارث باعتبارهما مجالين متبقيين من المجالات ذات الأهمية بالنسبة للإقليم. وأضاف الحاكم قائلا إن الإقليم أمامه فرصة فريدة للتميز كنموذج لاستخدام الطاقة المتجددة في الولايات المتحدة. وذكر الحاكم أن الإقليم، في غضون سنتين، سيكون لديه 85 ميغاواط من الطاقة المتجددة، وهي كمية تعادل كامل حمولة الإقليم.

ثانيا – الميزانية

15 – تبدأ السنة المالية في 1 تشرين الأول/أكتوبر وتنتهي في 30 أيلول/سبتمبر. وتشمل المصادر الرئيسية للإيرادات ضريبةَ دخل الأفراد، وضريبة دخل الشركات، وضريبة الممتلكات العقارية، وضريبة الإيرادات الإجمالية. وفي 1 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وقَّع الحاكم الميزانية التنفيذية للسنة المالية 2025/2024، وبلغ مجموعها 1,02 بليون دولار.

16 – وأنشئ مكتب جزر فرجن المعني باستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث في شباط/فبراير 2019 في إطار هيئة المالية العامة لجزر فرجن. ويعمل المكتب بوصفه المركز المعني بتنسيق التمويل الاتحادي البالغ 10 بلايين دولار المرتقب تلقيه في إطار دعم التعافي من الدمار الذي خلفه إعصارا عام 2017. وبموجب أمر تنفيذي صادر عن الحاكم، يشرف المكتب على جميع برامج التمويل الاتحادية الموجهة للمساعدة في حالات الكوارث في الإقليم، وأكبر هذه البرامج هي كما يلي: برنامج منح المساعدة العامة، وبرنامج منح التخفيف من آثار المخاطر، والإعانة الإجمالية للتنمية المجتمعية – استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث، والإدارة الاتحادية للطرق السريعة – الإغاثة في حالات الطوارئ.

ثالثا – الظروف الاقتصادية

ألف – لمحة عامة

17 – في 22 أيار/مايو 2023، أصدر مكتب التحليل الاقتصادي في الولايات المتحدة تقديرات الناتج المحلي الإجمالي لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة لعام 2021، بالإضافة إلى تقديرات الناتج المحلي الإجمالي بحسب القطاع والتعويضات بحسب القطاع لعام 2020. ولاحظ المكتب أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للإقليم قد زاد بنسبة 2,8 في المائة في عام 2021 بعد أن انخفض بنسبة 1,9 في المائة في عام 2020. ويعكس ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي زيادات في الصادرات والإنفاق الاستهلاكي الشخصي، ويقابلها جزئيا انخفاض في استثمار القطاع الخاص في المخزون واستثمارات القطاع الخاص الثابتة والإنفاق الحكومي. أما الواردات، وهي عنصر خصم في حساب الناتج المحلي الإجمالي، فقد انخفضت أيضا.

18 – ووفقا لما أفاد به تقرير مكتب التحليل الاقتصادي، فقد زادت الصادرات بنسبة 94,9 في المائة، مما يعكس نموا في كل من السلع والخدمات. ويعكس النمو في صادرات السلع في المقام الأول زيادات في صادرات النفط الخام والمنتجات النفطية. وزادت أيضا صادرات الخدمات، التي تتألف أساسا من إنفاق الزوار. وكان إجمالي عدد الزوار الوافدين في عام 2021 أعلى مما كان عليه في عام 2020. وعلى الرغم من انخفاض وصول الرحلات البحرية، فإن الإحصاءات التي نشرها مكتب البحوث الاقتصادية في الإقليم تظهر أن وصول الزوار جوا، الذين ينفقون على الجزر أكثر مما ينفقه زوار الرحلات البحرية، كان أعلى بنسبة 97 في المائة في عام 2021. وزاد الإنفاق الاستهلاكي الشخصي بنسبة 0,6 في المائة، مما يعكس زيادات في الإنفاق على كل من السلع والخدمات. وتم دعم الإنفاق الاستهلاكي عن طريق مدفوعات المساعدة من حكومة الولايات المتحدة التي وزعت على الأسر من خلال قانون الاعتمادات التكميلية للاستجابة والإغاثة في مواجهة فيروس كورونا وقانون خطة الإنقاذ الأمريكية.

19 - ووفقا للتقرير نفسه، انخفض الاستثمار في المخزون الخاص بسبب سحب مخزونات النفط الخام والمنتجات النفطية للتصدير والاستخدام في تكرير النفط. وانخفض الاستثمار الثابت الخاص بنسبة 36,8 في المائة، مما يعكس انخفاضا في الإنفاق التجاري في مجالي التشييد والمعدات. وكان الإنفاق الاستثماري قد ارتفع في السنوات السابقة لدعم مشاريع التحسين الرئيسية، بما في ذلك إعادة تشغيل مصفاة النفط في سانت كروا. وانخفض الإنفاق الحكومي بنسبة 1,2 في المائة، مما يعكس في المقام الأول انخفاض الإنفاق من قبل الحكومة الاتحادية، والذي كان قد زاد في عام 2020 لدعم إعادة بناء المرافق الاتحادية التي تضررت بشدة خلال إعصاري إيرما وماريا عام 2017. وانخفض إنفاق حكومة الإقليم بنسبة 0,3 في المائة، مما يعكس انخفاضا في تكاليف أجور الموظفين.

20 - ووفقا للتقرير، تم دعم اقتصاد الإقليم من خلال استجابة الحكومة الاتحادية المستمرة المتعلقة بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وقد قُدّم الدعم لحكومة الإقليم وإنفاق المستهلكين من خلال المدفوعات الاتحادية المأذون بها بموجب قانون المعونة والإغاثة والأمن الاقتصادي في مواجهة فيروس كورونا لعام 2020، وقانون الاعتمادات التكميلية للاستجابة والإغاثة في مواجهة فيروس كورونا لعام 2021، وقانون خطة الإنقاذ الأمريكية لعام 2021. وتنعكس النفقات الممولة من هذه المدفوعات في تقديرات الناتج المحلي الإجمالي. ومع ذلك، لا يمكن قياس الآثار الكاملة للجائحة في إحصاءات مكتب التحليل الاقتصادي لأن أي آثار من هذا القبيل تُضمّن بشكل عام في مصادر البيانات المستخدمة لتقدير المكونات المحددة للناتج المحلي الإجمالي.

21 - وفي 20 تشرين الأول/أكتوبر 2020، أعلن الحاكم عن التكليف بوضع خطة للتنمية الاقتصادية للإقليم مدتها 20 عاما. وفي آذار/مارس 2021، انتهت هيئة التنمية الاقتصادية من وضع رؤية عام 2040 (Vision 2040)، وهي خطة طويلة الأمد لتحقيق التعافي والانتعاش والقدرة على الصمود من الناحية الاقتصادية في الإقليم. وتحدد الخطة هدفين للإقليم في مجال الاقتصاد الكلي هما: تحقيق العمالة الكاملة بحلول عام 2030، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي بحلول عام 2040. وتحدد الخطة أيضا ثمانية أهداف طموحة من أجل مساعدة الإقليم على تحقيق هذين الهدفين في مجال الاقتصاد الكلي.

باء - السياحة

22 - وفقا لما ذكره مكتب البحوث الاقتصادية لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، سجل عام 2023 استقبال 1,6 مليون من الزوار القادمين على متن السفن السياحية مقارنة بما عدده 1,02 مليون زائر في عام 2022، بزيادة قدرها 58,0 في المائة. وفي عام 2023، رست 495 سفينة سياحية في موانئ الإقليم، بزيادة قدرها 19,6 في المائة مقارنة بعام 2022. أما الزوار الوافدون عن طريق الرحلات الجوية فبلغ عددهم 022 782 زائرا في عام 2023 مقارنة بما عدده 008 792 من الزوار في عام 2022، بانخفاض قدره 1,3 في المائة.

جيم - الصناعات التحويلية والتشييد

24 - وفقا لمكتب مساءلة الحكومة في الولايات المتحدة، فإن مصفاة النفط المغلقة في الإقليم (انظر A/AC.109/2023/16، الفقرة 20) ستتطلب قدرا كبيرا من الاستثمارات الرأسمالية والتعديلات في البيئة لإعادة فتحها. وفي 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، قررت وكالة حماية البيئة أنه يجب على مالكي

ومشغلي المصفاة المغلقة في سانت كروا التقدم بطلب للحصول على تصريح جديد بشأن تلوث الهواء والحصول عليه قبل تشغيل المصفاة. وفي 25 تموز/يوليه 2023، قضت محكمة الاستئناف للدائرة الثالثة في الولايات المتحدة بأن الوكالة قد تجاوزت سلطتها بموجب قانون الهواء النظيف عندما أخبرت مالك تلك المصفاة بأنه بحاجة إلى ذلك التصريح.

25 - ووفقا لما أفادت به شعبة البحوث الاقتصادية بمكتب الإدارة والميزانية لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، فإن قطاع صناعة الرّم يتكون من شركتين. وتبلغ القدرة الإنتاجية المشتركة لمعملي التقطير 29 مليون غالون كحولي من الرم سنويا. ويصدر الرم المنتج في الإقليم إلى الولايات المتحدة في شكل سائب في الأصل ويباع إلى شركات التعبئة المحلية والإقليمية التي تبيعه تحت مجموعة متنوعة من العلامات التجارية. ووفقا لأحدث تقرير لتصاريح التشييد صادر عن مكتب البحوث الاقتصادية، فقد بلغ إجمالي قيمة تصاريح التشييد في الإقليم لعام 2023 ما مقداره 000 156 341 دولار. ومن هذا الرقم، يعزى مبلغ 000 175 185 دولار إلى تراخيص التشييد الخاصة السكنية، و 000 251 81 دولار إلى تراخيص التشييد الخاصة غير السكنية، و 000 885 58 دولار إلى تراخيص التشييد العمومية.

دال - التجارة والنقل والمرافق العامة

26 - يبلغ طول الطرق البرية في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة نحو 250 1 كيلومترا. وينعم الإقليم أيضاً بواحد من أعمق الموانئ الطبيعية في منطقة البحر الكاريبي ويحتل موقعا استراتيجيا على طول ممر أنيغادا، وهو مسار رئيسي للسفن المتجهة إلى قناة بنما. ولدى الإقليم خمسة مرافق رئيسية لرسو السفن قادرة على استقبال السفن السياحية وبعض السفن التابعة لسلاح البحرية. وتوجد ثلاثة من هذه المراسي في سانت كروا، وهي ساوث شور وغالوز باي وفريدريكستيد. ويقع المرسيان الآخران في سانت توماس، وهما المرفقان اللذان تشغّلهما في كراون باي هيئة موانئ جزر فرجن، وهي وكالة حكومية شبه مستقلة، وشركة ويست إندين (West Indian Company) التي تملكها جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة.

هاء - الزراعة ومصائد الأسماك

27 - توفر إدارة الزراعة في جزر فرجن الخدمات الزراعية الأساسية والدعم التقني للمجتمع الزراعي في الإقليم. وتتمثل المسؤوليات الرئيسية لهذه الإدارة في توسيع نطاق إنتاج السلع الزراعية وتسويقها، وتجهيز المنتجات الزراعية في جميع أنحاء الإقليم، وفي إنفاذ قوانين حماية البيئة المتصلة بالأراضي والمياه والتربة والممارسات التنظيمية المتصلة بالخدمات البيطرية.

28 - ونُشرت الخطة الزراعية لجزر فرجن في أيار/مايو 2022. والهدف من هذه الخطة هو زيادة الإنتاجية الزراعية من مصادر محلية من أجل تحويل الأمن والسيادة في مجال الغذاء إلى حقيقة واقعة لسكان الإقليم. وقد ذكرت الخطة أن 97 في المائة من الإمدادات الغذائية تُستورد. ولا يؤدي استيراد المواد الغذائية إلى تعريض الإمدادات الغذائية المحلية لخطر النقص فحسب، بل يؤثر أيضا على نوعية الغذاء من خلال تقليل نضارته وقيمته الغذائية مع إضافة تكاليف أخرى للنقل. وعلاوة على ذلك، يخلف استيراد الغذاء آثارا بيئية كبيرة، لأنه يسهم في زيادة انبعاثات الكربون والتلوث.

رابعا - الظروف الاجتماعية

ألف - العمالة

29 - وفقا لما ذكره مكتب البحوث الاقتصادية، تم توظيف 159 40 شخصا في وظائف مدنية في تشرين الأول/أكتوبر 2023، بزيادة قدرها 1,1 في المائة مقارنة بتشرين الأول/أكتوبر 2022. واعتبارا من تشرين الأول/أكتوبر 2023، كان معدل البطالة 3,3 في المائة. ووفقا للميزانية التنفيذية للسنة المالية 2025/2024، فإن اليد العاملة المتاحة في الإقليم تعدُّ أهم رياح معاكسة للنمو الاقتصادي أو عدمه.

باء - التعليم

30 - التعليم في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة إلزامي ومجاني لجميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 سنوات و 16 سنة. وتتألف إدارة التعليم في الإقليم من وكالة التعليم الحكومية ووكالتين محليتين للتعليم، إحداهما مختصة بمقاطعة سانت توماس وسانت جون والأخرى مختصة بمقاطعة سانت كروا. وكل مقاطعة بها مدرستان ثانويتان و 3 مدارس إعدادية و 10 مدارس ابتدائية. وجامعة جزر فرجن لها فرع في كل من سانت توماس وسانت كروا، ويبلغ مجموع طلاب الدوام الكامل والدوام الجزئي في الفرعين نحو 500 2 طالب.

31 - ووفقا للميزانية التنفيذية للسنة المالية 2025/2024، فقد سُجِّل 166 10 طالبا للعام الدراسي 2023/2022. وقال الحاكم، في خطابه عن حالة الإقليم في كانون الثاني/يناير 2024، إنه في حين أن الاهتمام بالتحصيل الأكاديمي للطلاب والاستراتيجيات الفعالة لمعالجة التراجع في مستوى التعلم الناتج عن اضطرابات أعاصير عام 2017 والجائحة أمر حتمي، فإن تلك المناقشات لا يمكن أن تطغى على المخاوف الحقيقية التي يواجهها أعضاء هيئة التدريس والطلاب فيما يتعلق بالحالة المادية للمدارس.

جيم - الصحة العامة

32 - تتعهد إدارة الصحة في الإقليم مرافق في سانت توماس وسانت جون وسانت كروا، فضلا عن مرفق للرعاية الطويلة الأجل في سانت توماس. وتشمل جهود التوعية الخدمات التثقيفية والوقائية والعلاجية باستخدام العيادات والتقسيمات الفرعية لمعالجة مسائل صحة الأم والطفل، وتنظيم الأسرة، والصحة البيئية، والأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي، وفيروس نقص المناعة البشرية، والسل، والصحة العقلية، وتعاطي المخدرات. وتدير الإدارة 33 مركزاً للأنشطة و 16 برنامجا اتحاديا.

33 - ووفقا لما أفادت به منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، فقد بلغ متوسط العمر المتوقع عند الولادة 76 سنة في عام 2023، وهو ما يمثل زيادة قدرها 3,3 سنوات مقارنة بالرقم المسجل في عام 2000.

34 - ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، قدمت حكومة الولايات المتحدة مساعدة مالية كبيرة إلى جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة لمساعدة الإقليم في التصدي لجائحة كوفيد-19. فقد تضمن قانون المعونة والإغاثة والأمن الاقتصادي في مواجهة فيروس كورونا تمويلا بمبلغ 55 مليون دولار لمساعدة المناطق الجزرية، ومنها جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، لدعم الجهود الرامية إلى التأهب للجوائح والوقاية منها والتصدي لها.

35 - وفي 18 تشـرين الثاني/نوفمبر 2023، أعلن رئيس الولايات المتحدة حالة الطوارئ في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة بسبب ارتفاع مستويات الرصاص والنحاس في إمدادات المياه في سانت كروا، وأمر بتقديم المسـاعدة الاتحادية لتكملة جهود الاسـتجابة التي يبذلها الإقليم. ووفقا لخطاب حالة الإقليم الذي ألقاه الحاكم في كانون الثاني/يناير 2024، أكدت اختبارات لاحقة أجرتها وكالة حماية البيئة في الولايات المتحدة أن مستويات الرصاص والنحاس أقل من المستويات التي من شأنها أن تكون مثيرة للقلق.

دال - الجريمة ومنع الجريمة

36 - وفقا للميزانية التنفيذية المقترحة للسنة المالية 2025/2024، فإن إدارة شرطة جزر فرجن مكلفة في المقام الأول بإنفاذ القوانين. وتتألف الإدارة من سبع شعب هي: مكتب المفوض، وشعبة عمليات الشرطة - سانت توماس - وواتر آيلند، وشعبة الدعم الإداري واللوجستيات، وشعبة عمليات الشرطة - سانت كروا، وشعبة السلامة على الطرق السريعة، وشعبة التدريب، وشعبة عمليات الشرطة - سانت جون.

خامسا - حماية البيئة والتأهب للكوارث

37 - تقع المسـؤولية عن ضـمان قدرة الإقليم على الصـمود في مواجهة الكوارث على عاتق وكالة إدارة حالات الطوارئ في إقليم جزر فرجن. وتكفل الوكالة قدرة الإقليم على التعافي السـريع من الكوارث الكبيرة والصـغيرة عن طريق تقييم المخاطر والتخفيف من حدتها، وتعزيز التأهب، وضـمان الاستجابة الفعالة، وبناء القدرة على التعافي.

سادسا - العلاقات مع المنظمات الدولية والجهات الشريكة الدولية

38 - جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة هي عضـو منتسـب في اللجنة الاقتصـادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويتمتع الإقليم بمركز مراقب لدى كل من رابطة الدول الكاريبية وتحالف الدول الجزرية الصـغيرة، وهو منتدى لتعزيز العمل في مجال القضـايا البيئية، ومنها تغير المناخ. وتفيد المعلومات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة بأن جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة حظيت في عام 2009 بالموافقة على قبولها كحكومة إقليمية ذات مركز مراقب لدى منظمة دول شرق البحر الكاريبي.

39 - ويشارك الإقليم في اجتماعات مجلس جزر فرجن المشترك بين جزر فرجن البريطانية وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة بهدف تدارس المصـالح والتحديات المتبادلة ودعم وتعزيز التعاون بين الإقليمين. وتشـمل المواضـيع التي تتدارسـها الاجتماعات إنفاذ القانون واسـتعمال القوارب الترفيهية ورياضـة الصـيد ومسـائل بحرية أخرى، والتعاون في مجالات السـياحة والطاقة والمرافق العامة، والثقافة والتعليم. وعقدت الجلسة التاسعة للمجلس المشترك بين إقليمي جزر فرجن في سانت توماس في أيلول/سبتمبر 2022.

سابعا - مركز الإقليم في المستقبل

ألف - موقف حكومة الإقليم

40 - يبين الفرع الأول التطورات المتعلقة بالمناقشات التي جرت بشأن مركز جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة في المستقبل.

باء – موقف الدولة القائمة بالإدارة

41 – في رسالة مؤرخة 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2006 موجهة إلى مندوب ساموا الأمريكية لدى مجلس النواب في الولايات المتحدة، أوضح وزير الخارجية المساعد للشؤون التشريعية، موقف حكومة الولايات المتحدة. فقد أشار إلى أن مركز المناطق الجزرية فيما يخص علاقاتها السياسية مع الحكومة الاتحادية شأن داخلي يهم الولايات المتحدة، ولا يدخل في اختصاص اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. وذكر أن اللجنة الخاصة لا تتمتع بأي سلطة لتغيير العلاقة بين الولايات المتحدة وتلك الأقاليم بأي شكل من الأشكال، وأن ولايتها لا تشمل حمل الولايات المتحدة على الدخول في مفاوضات بشأن مركز تلك الأقاليم. وذكر أيضا أن الحكومة الاتحادية تقوم في الوقت نفسه، وفقا لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة المتصلة بتزويد الأمم المتحدة بانتظام بالمعلومات الإحصائية وغيرها من المعلومات ذات الطابع التقني المتعلقة بالأحوال الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، بتقديم تقارير سنوية بآخر المستجدات المتعلقة بالأقاليم التابعة لإدارتها إلى اللجنة الخاصة كدليل على تعاون الولايات المتحدة باعتبارها دولة قائمة بالإدارة ولتصحيح أي أخطاء في المعلومات التي ربما وصلت إلى اللجنة الخاصة من مصادر أخرى.

42 – وفي الجلسة السابعة للجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، المعقودة في 9 تشرين الأول/أكتوبر 2023، أثناء الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة، ذكر ممثل الولايات المتحدة أن حكومة بلده تفتخر بتأييدها للحق في تقرير المصير، وستواصل تمسكها التام بالمادة 73 من ميثاق الأمم المتحدة. وتقر حكومة بلده بالتحديات التي تواجهها ساموا الأمريكية، وغوام، وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، بسبب حجمها وموقعها النائي ومواردها الطبيعية المحدودة، فضلا عن تأثير سنوات من العبودية، والاستعمار، والحروب، وما تلاها من نزاع وتكيف اجتماعي، بما في ذلك خلال فترات الإدارة التي اضطلعت بها الولايات المتحدة وإنشاء الحكم الذاتي الداخلي. وتوجد علاقة وثيقة بين حكومات الأقاليم وباقي الولايات المتحدة، كما يتضح من إدراجها في نفس الحزمة الاتحادية للإغاثة والتعافي في مواجهة جائحة كوفيد-19 والمقدَّمة إلى جميع الولايات الـ 50، ومن نشر وتنفيذ قانون الاستثمار في البنى التحتية والوظائف وقانون الحد من التضخم لعام 2022. وقد اعترفت الإدارة الراهنة، كجزء من سياساتها الهادفة إلى الاعتراف بالظلم الإثني والعرقي ومعالجته، بالإجراءات الاتحادية السابقة والحالية والممارسات المؤسسية التي لم تكن في بعض الحالات والظروف متسقة مع مبدأ حماية الحقوق والفرص المتساوية لجميع أفراد مجتمعات الأقاليم المتنوعة.

43 – وأضاف قائلا إن الولايات المتحدة تعترف بالتزاماتها المنصوص عليها في المادة 73 (هـ) من الميثاق بتعزيز تقرير المصير لشعوب ساموا الأمريكية وغوام وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة. وعلى الرغم من أن هذه الأقاليم لها مركز الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، فإنها تتمتع بالحكم الذاتي محليا، ويتمتع سكانها بحرية تقرير أولوياتهم وكيفية إنفاق الموارد، وتتمتع الأقاليم بتمثيل سياسي اتحادي. ويعمل ممثلوها المنتخبون في مجلس النواب في عدة لجان مهمة، حيث يشاركون في المناقشات المتعلقة بالتشريعات الوطنية. ويُدعى حكام الأقاليم بانتظام إلى اجتماعات لجنتَي مجلس الشيوخ ومجلس النواب ذات الاختصاص لتقديم تقارير عن أحوال الأقاليم والدعوة لإحداث تغييرات ومبادرات على صعيد السياسات الاتحادية. ويستضيف الفريق المشترك بين الوكالات المعني بالمناطق الجزرية الحكام وممثلي الولايات المتحدة من كل

إقليم في جلسة عامة سنوية رفيعة المستوى، حيث يحضر ممثلو الإدارة، ويمكنهم تسجيل الأولويات والاهتمامات المتعلقة بالتنفيذ المحلي للسياسات والمبادرات الاتحادية (انظر A/C.4/78/SR.7).

44 - وفي الجلسة التاسعة، المعقودة في 11 تشرين الأول/أكتوبر 2023، كرر الممثل تأكيد شواغل وفد بلده من أن مشاريع القرارات المقرر اعتمادها في الجلسة تعطي وزنا مبالغا فيه للاستقلال باعتباره خيارا واحدا يناسب الجميع لتحديد مراكز الأقاليم التي تسعى إلى تقرير المصير. وقال إنه، وفقا لما ورد في إعلان عام 1970 بشأن مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، يمكن لشعب إقليم لا يتمتع بالحكم الذاتي أن يختار على نحو مقبول الارتباط الحر كبديل عن الاستقلال أو أي مركز سياسي آخر، بما في ذلك الاندماج مع الدولة القائمة بالإدارة، شريطة أن يكون ذلك الشعب حرا في تقرير هذا المركز، وإنه يجب على الأمم المتحدة من ثم ألا تسعى إلى التأثير في نتائج عمليات إنهاء الاحتلال، بل يجب عليها بالأحرى أن تحترم الإرادة الحرة للشعوب (انظر A/C.4/78/SR.9).

ثامنا - الإجراءات التي اتخذتها الجمعية العامة

45 - في 7 كانون الأول/ديسمبر 2023، اتّخذت الجمعية العامة، بدون تصويت، القرار 99/78 بناء على تقرير اللجنة الخاصة لعام 2023 (A/78/23) والتوصية اللاحقة الصادرة عن اللجنة الرابعة. وجاء في ذلك القرار أن الجمعية العامة:

(أ) أعادت تأكيد حق شعب جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة غير القابل للتصرف في تقرير المصير، وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة 1514 (د-15) المتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة؛

(ب) أعادت أيضا تأكيد أنه لا بديل في عملية إنهاء استعمار جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة عن مبدأ تقرير المصير الذي يشكّل أيضا حقا أساسيا من حقوق الإنسان، على نحو ما تقر به اتفاقيات حقوق الإنسان ذات الصلة بالموضوع؛

(ج) أعادت كذلك تأكيد أن شعب جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة هو في نهاية المطاف صاحب الحق في تحديد مركزه السياسي في المستقبل بحرية، وفقا للأحكام ذات الصلة بالموضوع من الميثاق والإعلان وقرارات الجمعية العامة المتخذة في هذا الشأن، وأهابت، في هذا الصدد، بالدولة القائمة بالإدارة أن تعدّ، بالتعاون مع حكومة الإقليم والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، برامج تثقيف سياسي للإقليم لتوعية الشعب بحقه في تقرير المصير طبقا للخيارات المشروعة المتعلقة بالمركز السياسي المستندة إلى المبادئ المحددة بوضوح في قرار الجمعية 1541 (د-15) والقرارات والمقررات الأخرى ذات الصلة؛

(د) رحبت باقتراح الإقليم في عام 2009 مشروع دستور كان ثمرة للعمل المنجز في المؤتمر الدستوري الخامس لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، وعرضه على نظر الدولة القائمة بالإدارة، وطلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة مساعدة حكومة الإقليم على تحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبخاصة نجاح عملية المؤتمر الدستوري الداخلية في التوصل إلى نتائج؛

(هـ) طلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تيسر عملية الموافقة على الدستور المقترح وتنفيذه بعد إقراره في الإقليم وأن تزوّد اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب

المستعمرة بانتظام بمعلومات مستكملة في هذا الصدد، منها معلومات عن عملية عقد مؤتمر دستوري عقب الاستفتاء الذي أجري في تشرين الثاني/نوفمبر 2020؛

(و) طلبت أيضا إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم من خلال تيسير الأعمال التي يضطلع بها فيما يتعلق بوضع برنامج لتثقيف الجمهور، وذلك وفق ما يتسق مع المادة 73 *(ب)* من الميثاق، وأهابت في هذا الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية أن تقدم المساعدة إلى الإقليم عند الطلب؛

(ز) رحبت بإنشاء مكتب تقرير المصير والتطوير الدستوري في جامعة جزر فرجن بتمويل من الدولة القائمة بالإدارة بغاية معالجة مسألة تقرير المصير، بما في ذلك المركز السياسي والتثقيف الدستوري؛

(ح) كررت تأكيد دعوتها إلى إدماج الإقليم في البرامج الإقليمية التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أسوة بالأقاليم الأخرى غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي تشارك في تلك البرامج؛

(ط) رحبت بمشاركة الإقليم بنشاط في أعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

(ي) أكدت ضرورة أن يواصل الإقليم المشاركة في أنشطة اللجنة الخاصة، بما في ذلك في الحلقات الدراسية الإقليمية، من أجل تزويد اللجنة بأحدث المعلومات المتعلقة بعملية إنهاء الاستعمار؛

(ك) أكدت أيضا أهمية أن تكون اللجنة الخاصة على علم بآراء شعب جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ورغباته وأن تعزز فهمها لأحواله، بما في ذلك طبيعة ونطاق الترتيبات السياسية والدستورية القائمة بين جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة والدولة القائمة بالإدارة؛

(ل) أهابت بالدولة القائمة بالإدارة أن تشارك في أعمال اللجنة الخاصة وأن تتعاون معها تعاونا كاملا من أجل تنفيذ أحكام المادة 73 *(هـ)* من الميثاق والإعلان ومن أجل إخطار اللجنة الخاصة بتنفيذ أحكام المادة 73 *(ب)* من الميثاق فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى النهوض بالحكم الذاتي في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، وشجعت الدولة القائمة بالإدارة على تيسير إيفاد البعثات الزائرة والبعثات الخاصة إلى الإقليم؛

(م) أعادت تأكيد أن الدولة القائمة بالإدارة مسؤولة، بموجب الميثاق، عن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للإقليم وصون هويته الثقافية، وطلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تتخذ خطوات للحصول على كل مساعدة ممكنة، سواء على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف، واستخدامها بفعالية في تعزيز اقتصاد الإقليم؛

(ن) أخذت في الاعتبار خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وأكدت أهمية تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في الإقليم من خلال تعزيز النمو الاقتصادي المطرد الشامل والمنصف، وتهيئة مزيد من الفرص للجميع، والحد من حالات عدم المساواة، ورفع مستويات المعيشة الأساسية، وتدعيم التنمية والاندماج الاجتماعيين العادلين، وتعزيز الإدارة المتكاملة والمستدامة للموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية التي تدعم، في جملة أمور، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، وتيسّر في الوقت نفسه حفظ النظم الإيكولوجية وتجديدها واستصلاحها وجعلها قادرة على الصمود في مواجهة التحديات الجديدة والناشئة، وحثت بقوة الدولة القائمة بالإدارة على أن تمتنع عن مزاولة أي نوع من الأنشطة غير المشروعة والضارة وغير المنتِجة التي لا تتماشى مع مصالح شعب الإقليم، بما في ذلك استخدام الإقليم كمركز مالي دولي؛

(س) طلبت إلى الإقليم وإلى الدولة القائمة بالإدارة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية البيئة في الإقليم وحفظها من جميع أشكال التّدهور، وطلبت مرة أخرى إلى الوكالات المتخصّصة المعنية رصد الأحوال البيئية في الإقليم وتقديم المساعدة له وفقا لنظمها الداخلية السائدة؛

(ع) كررت دعوتها الدولة القائمة بالإدارة والوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أن تقدم إلى الإقليم كل ما يلزم من مساعدة وأن تقوم بدعم جهود التعافي وإعادة البناء وأن تعزّز القدرات في مجال التأهب لحالات الطوارئ والحدّ من المخاطر، ولا سيما في أعقاب إعصاري إيرما وماريا اللذين ضربا الإقليم في عام 2017؛

(ف) طلبت إلى اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة مسألة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة وأن تقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والسبعين تقريرا عن هذا الموضوع وعن تنفيذ هذا القرار.

المرفق

خريطة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة